

Distr.: General
13 November 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة السادسة والثمانون

جنيف، 2-6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي عن أعمال دورتها السادسة والثمانين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 2 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	
3الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها السادسة والثمانين.....	أولاً -
5موجز الرئاسة.....	ثانياً -
18المسائل التنظيمية.....	ثالثاً -
		المرفقات
20مشروع مقرر سيُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه.....	الأول -
21جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي.....	الثاني -
22الحضور.....	الثالث -

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة والثمانون للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 2 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها السادسة والثمانين

ألف- تقييم أنشطة الأونكتاد

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

1- تؤكد من جديد أهمية التقييم، بوصفه أداة إدارية لتعزيز المساءلة والتعلم داخل المنظمة واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وفقاً لسياسة التقييم التي يتبعها الأونكتاد وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فضلاً عن أهمية المعلومات المستكملة التي تقدمها الأمانة إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي حُددت خلال التقييم السابق؛

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

2- ترحب بمضمون الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة" (TD/B/WP/323)، وتشجع الأمانة على مواصلة تعزيز وظيفتها التقييمية، تمشياً مع المعايير المرجعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

3- تحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك من خلال إطارها الجديد للنتائج؛

4- تطلب مواصلة العمل، تمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمانة العامة للأمم المتحدة وممارساتها، لتأكيد أهمية تدخلات الأونكتاد واتساقها وكفاءتها وفعاليتها (بما في ذلك أثرها) واستدامتها، وتيسير تعميم القضايا الجامعة للأمم المتحدة، وتنفيذ توصيات التقييم الأخرى؛

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع

5- ترحب بـ "التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع" (TD/B/WP/324) و"رد الإدارة على التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 2 - الاستثمار والمشاريع" (TD/B/WP(86)/CRP.2)؛

6- تطلب إلى الأمانة أن تنفذ التوصيات الواردة في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد، آخذة في الاعتبار رد الإدارة والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي؛

7- تتطلع إلى النظر في تقييم البرنامج الفرعي 3 في الدورة الثامنة والثمانين للفرقة العاملة في عام 2024.

6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

باء - الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

- 1- تؤكد من جديد أهمية الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في إعداد الخطة البرنامجية السنوية المقترحة للأونكتاد والأداء البرنامجي، وتهيب بأمانة الأونكتاد أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب التعليقات التي أبدتها الأعضاء خلال الدورة في سياق إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025؛
- 2- تعرب عن تقديرها للعروض التي قدمتها الأمانة، بما في ذلك الأمانة العامة ونائب الأمانة العامة، وللورقة غير الرسمية التي تم تبادلها؛
- 3- تلاحظ التحسينات التي أدخلت على الورقة غير الرسمية، ولا سيما الروابط مع عهد بريدجتاون وإطار النتائج، والاتساق في توفير خيارين على الأقل من خيارات النتائج لكل برنامج فرعي، وتشجع الأمانة على تقديم الورقة غير الرسمية في وقت مبكر؛
- 4- تهيب بأمانة الأونكتاد أن تواصل، قدر الإمكان، إلماج الاتفاقات المبينة في عهد بريدجتاون في الخطة البرنامجية لعام 2025 وأن تشير إلى مصطلحاتها المتفق عليها وتستخدمها في السرديات ذات الصلة؛
- 5- تشدد على أهمية مساهمة العمل في جميع التحولات الأربعة التي حددها عهد بريدجتاون؛
- 6- ترحب بتقارير المعلومات الإدارية عن التمثيل الجنساني والتمثيل الجغرافي والتدريب الداخلي لموظفي الأونكتاد، ووثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 التي قدمتها الأمانة وأتاحتها على بوابة المندوبين.

6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

- 1- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (البند 3 من جدول الأعمال)

1- وافقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، سيقدم إلى الدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية للنظر فيه واعتماده (انظر المرفق الأول).

2- تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند 4 من جدول الأعمال)

2- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن بند جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

3- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

3- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن بند جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

ثانياً - موجز الرئاسة

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

4- أدلت الأمانة العامة للأونكتاد بالملاحظات الافتتاحية في الدورة. وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل تايلند، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل ناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل مصر، باسم المجموعة العربية؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل الصين؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل اليمن؛ وممثل باكستان؛ وممثل الهند؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل كينيا؛ وممثل البرازيل.

5- وأحاطت الأمانة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، الأعضاء علماء بدور الأونكتاد في إطلاق مبادرتين كبيرتي الأثر في نهاية الأسبوع المخصصة للعمل على لأهداف التنمية المستدامة: إحداهما بشأن نموذج إنمائي جديد يركز على التحول الهيكلي، والأخرى بشأن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة.

6- وساعدت المبادرتان الأونكتاد على التميز، حيث إن الدورة الحالية للجمعية العامة تتعقد في منتصف الطريق نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثلت إحدى النتائج في تزايد الاهتمام بمؤشر القدرات الإنتاجية. وقد أتاحت المساهمات التعاونية بين مكتب الأمين العام للأمم المتحدة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تبادل رسائل شاملة ومنسقة بشأن قضايا الإصلاح المالي الدولي. وشكل هذا "الصوت الموحد" ميزة أساسية في محافل دولية أخرى، مثل مجموعة العشرين ومؤتمر قمة باريس.

7- ومضت الأمانة العامة قائلة إن هدف منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد هو المساهمة بشكل مفيد في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. لذلك، يقود مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الشعب، مع شركاء من بينهم رئاسة المؤتمر. وأشارت إلى أن إحدى أولوياتها الرئيسية تتمثل في إضفاء منظور إنمائي على المناقشات المتعلقة بتغير المناخ. وسيخصص مؤتمر الأطراف، لأول مرة، يوماً للمناقشات المتعلقة بالتجارة. وأكدت مشاركة الأونكتاد في هذا اللقاء، مشيرة إلى أن تنظيم التجارة والمناخ ينبغي أن يندرج ضمن عملية متعددة الأطراف ومنسقة، وأن الأونكتاد سيقاسم أيضاً جناحاً مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وأفادت بأن الأونكتاد قام مؤخراً بتطوير مجموعة أدوات صُممت لمساعدة البلدان على تحويل اتفاقيات الاستثمار الدولية لدعم الانتقال في مجال الطاقة بشكل أفضل، إلى جانب حلول ملموسة لزيادة الاستثمار في الطاقة المستدامة ومعالجة أزمة المناخ العالمية. وأشارت أيضاً إلى أن تأثير الفجوة التكنولوجية على جدول أعمال المناخ في البلدان النامية، والحاجة إلى إطلاق العنان لتقاسم التكنولوجيا على الصعيد العالمي، على نطاق واسع، هما مجالان مهمان أيضاً.

8- وجاءت خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة التحديات الرئيسية لتمويل التنمية في خطة عام 2030، في أعقاب تقرير عن الديون العالمية نشرته مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية، التي تولى تنسيق فريق عملها الأونكتاد. وكجزء من مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ترأست مناقشة رفيعة المستوى بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، وقد شارك الأونكتاد في الأحداث المتصلة بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، فضلاً عن المناقشات والعمل بشأن مؤتمر قمة المستقبل المقرر عقده في عام 2024.

- 9- وأشارت إلى أن العمل المتعلق بفرق الاستجابة للأزمات العالمية واتفاقات اسطنبول مستمر. وقد أفاد الأمين العام للأمم المتحدة بأن الأمم المتحدة ستواصل تيسير تجارة الحبوب والأسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا في الأسواق العالمية.
- 10- وعلاوة على ذلك، أعدت دائرة الإحصاءات تقييماً جديداً لتكلفة المسارات الانتقالية الستة لأهداف التنمية المستدامة وأحالاته إلى نيويورك، باستخدام طريقة تحليلية تأزرية من شأنها أن تدعم البلدان في الأخذ بنهج استراتيجي في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف.
- 11- وقدمت الأمانة العامة للأونكتاد، في معرض تناولها للخطة البرنامجية لعام 2025، لمحة عامة عن أولويات البرامج الفرعية، مثل القدرات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار من أجل الانتقال في مجال الطاقة، والديون والتنمية، وتقاسم التكنولوجيا، والتجارة والمناخ.
- 12- وأبرزت أيضاً أن العمل المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لا يزال يمثل أولوية وأن التمكين الاقتصادي للمرأة عنصر محوري في هذا العمل، سواء من خلال تعزيز مشاركة المرأة في التجارة الدولية، أو تمكين المرأة من الاستفادة بشكل أكبر من الاقتصاد الرقمي، أو دراسة التحديات الماثلة أمام النساء التاجرات عبر الحدود والفرص المتاحة لهن. وأكدت أن تحسين الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتجارة من أجل فهم أفضل للأبعاد الجنسانية للتجارة وتيسير السياسات القائمة على الأدلة جزء هام من العمل.
- 13- وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن الإدارة القائمة على النتائج عنصر أساسي في الخطة البرنامجية لعام 2025؛ وأن تنفيذ عهد بريدجتاون من خلال الإدارة القائمة على النتائج لا يزال يمثل أولوية من أولويات الأونكتاد.
- 14- وأشارت أيضاً إلى أن إطار النتائج الشامل الذي قُدم إلى الدول الأعضاء في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، والذي تلقى ردود فعل إيجابية، قد بدأ تنفيذه. وقالت إن للنتائج المقترحة في الورقة غير الرسمية التي أُعدت للدورة صلة واضحة بالإطار، حيث ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتحويلات الأربعة، وهي إحدى الخطوات في تفعيل الإطار وربطه بالخطة العامة للأونكتاد.
- 15- وقدمت أيضاً معلومات مستكملة عن الميزانية البرنامجية لعام 2024 التي تنظر فيها اللجنة حالياً في نيويورك. وفي حين أنها تعترم تقديم مقترح ميزانية شامل لرصد موارد إضافية من أجل تنفيذ الولايات الموسعة لميثاق بريدجتاون التي لم يتسن تناولها في مقترح ميزانية عام 2023، فقد تقرر تقديم مظهر التمويل الخاص بالأونكتاد على مستوى الصيانة.
- 16- وقد استعرضت الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية لعام 2024 ونُظر فيهما في اجتماعات لجنة تنسيق البرامج واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي حضرتها الأمانة العامة. وفي حين أصدرت اللجنة الاستشارية توصياتها إلى اللجنة الخامسة، لم تتمكن لجنة تنسيق البرامج من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن 10 كيانات برنامجية، بما فيها الأونكتاد.
- 17- وفيما يتعلق بتعبئة موارد الصناديق الاستثنائية للتعاون التقني، أشارت الأمانة العامة للأونكتاد إلى أن المستوى المرتفع بشكل استثنائي للتمويل الطوعي في عام 2021 انخفض من 51,2 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى 41,5 مليون دولار في عام 2022، حيث خفضت ثلاثة مصادر تمويل رئيسية مخصصاتها. وكان الاستثناء الوحيد هو المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتي زادت بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2021. وتشهد الأمم المتحدة ككل انخفاضاً في التبرعات. ورغم ذلك، تلقى الأونكتاد خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، ما مجموعه 30 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد الخارجة عن الميزانية للتعاون التقني.

وإذا استمر هذا الاتجاه، قد يبلغ التمويل الطوعي مستوى أعلى مما كان عليه في عام 2022. وساهمت البلدان المتقدمة النمو بمبلغ 9,4 ملايين دولار في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ما يمثل 23 في المائة من إجمالي التمويل الطوعي في عام 2022. وبلغ التمويل من البلدان النامية 15,5 مليون دولار في عام 2022، ما يمثل 37 في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية، وقد حُصص معظم هذا التمويل، كما في الماضي، للأنشطة المضطلع بها في كل من هذه البلدان، وذلك أساساً لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

18- ومن بين الموارد الخارجة عن الميزانية التي يتلقاها الأونكتاد، يوجّه بعضها من خلال آليات التمويل المدرجة ضمن مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد. وفي عام 2022، بلغ التمويل الذي تلقاه الأونكتاد من خلال هذا النوع من آليات التمويل مستوى قياسياً، حيث زاد المبلغ بأكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ في عام 2021. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، ورد ما مجموعه 242 طلباً للتمويل. ودعت الأمانة العامة الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين القادرين على تعزيز الدعم التمويلي للتعاون التقني للأونكتاد إلى أن يقوموا بذلك، وشجعت على النظر في اتباع نهج متعددة المانحين ومتعددة السنوات كيما يتسنى للأونكتاد معالجة الطلبات في الوقت المناسب، وتخطيط أنشطة التعاون التقني على نحو أفضل، وإنجاز أنشطته بطريقة سريعة وفعالة.

19- وزاد إجمالي نفقات التعاون التقني بنسبة 16 في المائة في عام 2022؛ وبلغت قيمة الأنشطة المنجزة مستوى مرتفعاً جديداً بـ 54,5 مليون دولار. وقد تحقق ما يقرب من 90 في المائة من الأنشطة المنجزة في مجال التعاون التقني من خلال 28 منتجاً من منتجات مجموعة أدوات الأونكتاد، حيث شكل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أكبر ثلاثة منتجات للتعاون التقني في عام 2022. وسجلت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2021. وهكذا، فإن نصف مجموع أنشطة التعاون التقني المنجزة وُجّه لأقل البلدان نمواً.

20- وأكدت أن الأونكتاد، لدى اضطلاعها بأنشطة التعاون التقني، شارك بنشاط مع مكاتب المنسقين المقيمين، مما مكن من تحقيق نتائج طيبة، كما يتضح من العدد المتزايد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون التي ساهم فيها الأونكتاد وزيادة فرص الحصول على موارد الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيد القطري. وقالت إن مكتبها يعمل بشكل وثيق مع قسم التعاون التقني لتعزيز الجهود الرامية إلى توجيه الأنشطة التنفيذية نحو تحقيق النتائج وتوضيح كيفية مساهمة مشاريع وبرامج التعاون التقني في مؤشرات النواتج والنتائج ذات الصلة ضمن إطار النتائج العام. وكجزء من تنفيذ استراتيجية التعاون التقني، أنشئت لجنة للتعاون التقني وأنشئت فرقة عمل لتنفيذ نظام الأمم المتحدة المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ.

21- وشمل الاستعراض العام لأنشطة التقييم المستقل في الأونكتاد نتائج سبعة تقييمات أجريت بشأن مشاريع الأونكتاد، وتجميعاً للدروس المستفادة، وخطة العمل للسنة التالية. وقد تم التركيز بقدر أكبر على الدروس المستفادة وتحديد الأنماط والاتجاهات المشتركة والمواضيع المتكررة من جميع التقييمات لتوليد أفكار ثاقبة والكشف عن العوامل الأساسية. وإجمالاً، أعربت البلدان المستفيدة عن تقديرها لمشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد ازداد الطلب على المساعدة، مما يبرز الميزة النسبية للأونكتاد في توفير المعارف المتخصصة والبحوث الجيدة. وهناك حاجة إلى مواصلة التحسين في رصد النتائج ومتابعتها على الصعيد القطري لجمع البيانات المتعلقة بالنتائج الأطول أجلاً والإبلاغ عنها. ويمكن أيضاً تعزيز استدامة نتائج المشاريع باتخاذ تدابير هادفة واستمرار مشاركة أصحاب المصلحة. وهناك حاجة إلى وضع مزيد من التوجيهات التشغيلية لمديري المشاريع بشأن تعميم قضايا الأمم المتحدة الجامعة. وتم تحديث سياسة التقييم في عام 2023 لتعكس أحدث قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتواصل مهمة التقييم أداءها الجيد وسيستمر تعزيزها من خلال الأدوات والتوجيه ونشر نتائج التقييم وإنشاء نظام رسمي لتتبع التوصيات.

22- وسيقدم فريق التقييم وشعبة الاستثمار والمشاريع التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد. وقالت الأمانة العامة للأونكتاد إن التقييمات السنوية للبرامج الفرعية تكفل الحد الأدنى من التقييمات الذي حددته الأمانة العامة للأمم المتحدة وتساعد في اتخاذ القرار. وأفادت بأن النتائج التي تحققت في إطار البرنامج الفرعي 2 إيجابية. فقد بين التقييم أن البرنامج الفرعي يتسم بدرجة عالية من الأهمية والكفاءة، وذو أثر كبير، كما أثبت أن البرنامج الفرعي ساهم في تعزيز فهم اتجاهات وسياسات الاستثمار، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد نجحت الشركاء، وإن كانت هناك إمكانية لتطويرها. ورحب الأونكتاد بالتوصيات الست الواردة في التقييم وبدأ العمل على تعزيز الشركاء، وتعبئة الموارد، وتحسين الاتصال، والعمل على تناول قضايا الأمم المتحدة الجامعة على نحو أكثر انتظاماً. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم تحديث لرد الإدارة على تقييم البرنامج الفرعي 1 لعام 2022. وقالت إن الأونكتاد يسير على الطريق الصحيح في تنفيذ توصيات التقييم، وإن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية تشارك في أحدث جهود الإدارة القائمة على النتائج وتسهم فيها.

مناقشة بشأن التعاون التقني

23- فيما يتعلق بتمويل التعاون التقني، أحاط ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين علماً بانخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام 2022 بعد الارتفاع القياسي في عام 2021، ودعا البعض الشركاء الإنمائيين إلى تعزيز دعمهم المالي للتعاون التقني للأونكتاد، ولا سيما في شكل مساهمات غير مخصصة.

24- وفيما يتعلق بتقديم التعاون التقني، شجعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين الأونكتاد على مواصلة تقديم المساعدة التقنية، مع إعطاء الأولوية للاقتصادات الضعيفة هيكلياً والاقتصادات التي تواجه بيئة مليئة بالتحديات، وعلى ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج في تلك الاقتصادات.

25- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم لجهود التعاون التقني التي يبذلها الأونكتاد في المشاركة النشطة في إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو الذي يتجلى في تعزيز الروابط مع المنسقين المقيمين، وزيادة الكبيرة في الأموال المعبأة من خلال آليات التمويل المندرجة ضمن مبادرة "توحيد الأداء"، والمشاركة في عدد متزايد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. واعترفوا أيضاً بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لإيجاد أوجه تآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد التي تركز عليها نتائج التعاون التقني الإيجابية، وكذلك لتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى. ورحبت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالتحسينات التي أدخلت على الإدارة القائمة على النتائج وإدماج القضايا الجامعة في أنشطة التعاون التقني. وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة هذه الجهود، مثل صقل الإطار الشامل للنتائج ومواءمة الإبلاغ عن النتائج على نطاق المؤسسة.

26- واستشرافاً للمستقبل، شجعت مجموعة إقليمية والعديد من المندوبين الأونكتاد على الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في البلدان النامية في تصميم أنشطة التعاون التقني، ومعالجة الثغرات في تمويل التنمية، وضمان الانتقال السلس لأقل البلدان نمواً بعد رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وشجع بعض المندوبين الأونكتاد على النظر في نماذج اقتصادية جديدة. ودعت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين الأونكتاد إلى تركيز التعاون التقني في أفريقيا على تيسير التجارة، والتكنولوجيا والابتكار، وإدارة الديون، وتعميم الخدمات المالية، وبناء القدرات، مما سيساعد البلدان الأفريقية على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر إلى انخفاض نفقات التعاون التقني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وطلباً إلى الأونكتاد أن يولي اهتماماً خاصاً للطلب الوارد من المنطقة.

وحثت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين الأونكتاد على مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتخصيص الموارد اللازمة لضمان الوفاء بالفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون. واقترح أحد المندوبين أن يستخدم الأونكتاد نماذج وأدوات، من قبيل مؤشر القدرات الإنتاجية، في أنشطة التعاون التقني، وأن يقيم آثار الصدمات المتصلة بالمناخ على البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ، وأن يعالج مشاكل الديون المتزايدة، ويشارك في إصلاح الهياكل الأساسية المالية العالمية القائمة، ويعمل على سد الفجوة الرقمية بين أقل البلدان نمواً والاقتصادات المتقدمة. وشجع مندوب آخر الأونكتاد والبلدان المتقدمة النمو على النظر في التعاون مع وكالة التعاون البرازيلية لتقديم تعاون تقني مدفوع بالطلب في مختلف المجالات التي تهم البلدان النامية.

مناقشة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2025

27- أعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره لتقرير الأداء الذي قدمته الأمانة بشأن تنفيذ النواتج المتوخاة في عام 2022، وتمشياً مع الاستنتاج المتفق عليه من الدورة السابقة، أعرب عن أمله في أن يتم إنجاز نفس التقرير لعام 2023.

28- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للتقارير المتعلقة بالتمثيل الجغرافي والجنساني لموظفي الأونكتاد ودعوا الأمانة إلى مواصلة تقديم تلك المعلومات واتخاذ إجراءات لتحسينها.

29- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على إعداد وثائق الدورة التحضيرية والتحسين المستمر لممارسات التشاور من أجل إعداد الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء. وطلب أحد المندوبين تقديم الورقة غير الرسمية بشأن البند 5 من جدول الأعمال في وقت مبكر لتيسير التحضير.

30- وأشارت عدة مجموعات إقليمية إلى الحاجة إلى مواصلة إدخال تحسينات على الإبلاغ الفعال والمنسق عن النتائج في جميع مجالات عمل الأونكتاد وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك صقل الإطار الشامل للنتائج ومؤشرات الأداء.

31- وشجعت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة تقديم المساعدة على سبيل الأولوية إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، مثل أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا والبلدان التي تواجه تحديات بيئية محددة.

32- وفيما يتعلق ببعض جوانب الخطة البرنامجية لعام 2025، شجعت المجموعات الإقليمية والمندوبون الأونكتاد على مواصلة دعم البلدان النامية في تسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية وسد الفجوة الرقمية من خلال استخدام التكنولوجيا ووضع نماذج وأدوات، مثل مؤشر القدرات الإنتاجية، واستخدام مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، التي تحتل مكانة محورية في عملها.

33- وبالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أهمية معالجة التكلفة المرتفعة للديون، وإعادة هيكلة الديون، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة لضمان القدرة على تحمل الديون، في دعم الاقتصادات النامية لبناء القدرة على الصمود. وبينما أشاروا إلى أن المقترح المتعلق بالخطة البرنامجية لعام 2025 يتناول الأولويات، طلبوا مواصلة الأونكتاد تقديم المساعدة في هذا المجال من مجالات العمل.

34- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره لعمل الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني على الرغم من محدودية الموارد. وأضاف بالقول إن ميثاق بريدجتاون يتطلب إجراء استعراض لميزانية وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لضمان توفير الموارد الكافية. وقدمت مجموعته الإقليمية طلباً رسمياً إلى الأمانة في هذا الصدد.

35- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لتعاون الأونكتاد مع مركز التجارة الدولية والبرامج المتصلة بتمكين اللاجئين الفلسطينيين والنساء والفتيات الفلسطينيات وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعرب عن قلقه إزاء ملاك موظفي وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي تعمل بعدد مخفض من الموظفين منذ تقاعد رئيس القسم. وشدد أيضاً على أن التمويل المحدود من خارج الميزانية المتاح حالياً للوحدة من المقرر أن ينتهي بحلول نهاية عام 2023. ويتضمن مقترح الميزانية البرنامجية لعام 2023 إنشاء وظيفة عادية برتبة ف-3 للوحدة. ووافقت الجمعية العامة على وظيفة برتبة ف-2 بدلاً من وظيفة برتبة ف-3، وهو ما اعتبره غير كاف لتولي مثل هذه الحقيبة الحساسة. وأعرب عن أمله في أن تُدرج وظيفة عادية برتبة ف-3 للوحدة في مشروع الميزانية المقبلة.

باء - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (البند 3 من جدول الأعمال)

36- قدم رئيس قسم التعاون التقني في الأونكتاد لمحة عامة عن المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في عام 2022. وسلط الضوء على زيادة الموارد التي تم حشدها من خلال آليات التمويل المندرجة ضمن مبادرة "توحيد الأداء" في عام 2022، على الرغم من انخفاض إجمالي التمويل الطوعي للصناديق الاستثمارية للأونكتاد إلى 41,5 مليون دولار. وشدد على ارتفاع مستوى إنجاز الأنشطة في عام 2022. وبلغت النفقات ذات الصلة بأقل البلدان نمواً رقماً قياسياً وصل إلى 26,7 مليون دولار، ما يمثل نحو نصف قيمة الأنشطة المنجزة في مجال التعاون التقني. كما شدد على تطور هيكل التعاون التقني وأدائه من أجل تحسين تنفيذ توصيات الدول الأعضاء. وأكد على تعزيز مشاركة الأونكتاد في إصلاح الأمم المتحدة، وتحديث قاعدة البيانات لتسجيل طلبات التعاون التقني، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وتحسين إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة التعاون التقني، وتنفيذ استراتيجية التعاون التقني. وتشمل السبل الممكنة للمضي قدماً استكشاف قاعدة واسعة من المانحين للتعاون التقني وزيادة المشاركة في إصلاح الأمم المتحدة. ورداً على سؤال طرحته إحدى المجموعات الإقليمية، أوضح حالة إعداد النسخة المستكملة من مجموعة أدوات الأونكتاد والجهود المبذولة للحفاظ على عدد منتجات مجموعة الأدوات أو تخفيضه.

37- وشجعت بعض المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة المشاركة في إصلاح الأمم المتحدة لأن ذلك يدل على أن الأونكتاد يستفيد من ميزته النسبية على الصعيد القطري عند تنفيذ الأنشطة في سياق أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. كما شجعت الأونكتاد على مواصلة تعزيز نهج مشترك بين الشعب لتحقيق الاتساق والتآزر بين أركان العمل الثلاثة، وطلبت تخفيض عدد منتجات مجموعة أدوات الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت مجموعة إقليمية ومندوب النظر في توسيع نطاق رعاية الموظفين الفنيين المبتدئين من البلدان النامية.

38- وعرض ممثل عن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي 4.

39- وأفاد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بأن أعضاء المجموعة قدموا الدعم لأعمال التعاون التقني في مجال تيسير التجارة والرقمنة، وهو ما حظي بتقدير المستفيدين، كما يتضح من عدد الطلبات. وقال إن مجموعته الإقليمية على استعداد لتلبية هذه الطلبات وقد خصصت موارد لمشروع لتيسير التجارة في منطقة المحيط الهادئ ومشاريع تتعلق بنشر النظام الآلي للبيانات الجمركية. وأفاد بأن بعض أعضاء المجموعة هم من المانحين الرئيسيين للبرنامج المتعدد السنوات بشأن الاقتصاد الرقمي. وأشار أحد المندوبين إلى أهمية المشروع التجريبي لخفض انبعاثات الكربون من الموانئ في تعزيز الممارسات المستدامة الجديدة. ومن الأولويات أيضاً توسيع نطاق العمل الجيد بشأن رائدات الأعمال في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

وأثنى عدة مندوبين على دور البرنامج الفرعي في إحداث أثر تحويلي، عن طريق جمع الإيرادات من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية. وشكلت تعبئة الموارد التحدي الرئيسي حتى الآن أمام رفع مستوى النظام الآلي للبيانات الجمركية وتنفيذ الشباك الموحد. وشدد مندوب آخر على فوائد الشباك الموحد، مثل انخفاض حركة المرور عند المعابر الحدودية، وعلى أهمية مواصلة استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

40- وأفادت ممثلة الشعبة بتلقي 60 طلباً رسمياً لم تُلبَّ بعد. وقد تبين أن عمل البرنامج الفرعي يزيد من إيرادات البلدان، ويحسن الكفاءة، ويقلل من بصمة الكربون على مختلف المستويات: الجمارك، والموانئ، والتجارة عبر الحدود. وأشارت إلى أن عمل البرنامج الفرعي قد أسهم في استعداد البلدان للانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

41- وعرض ممثل عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني الذي اضطلع به كل فرع في إطار البرنامج الفرعي 1 في عام 2022، والأنشطة المقبلة المخطط لها، وشكر الجهات المانحة على مساهماتها المالية.

42- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على دعم المجموعة الطويل الأمد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي وأهميته المستمرة بالنسبة إلى القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية. ودعا أيضاً إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن تحسين قياس الأثر الإنمائي الطويل الأجل لمختلف المشاريع. وضم أحد المندوبين صوته إلى أصوات المندوبين الذين شددوا على أهمية نظام إدارة الديون والتحليل المالي وأكد من جديد أن وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تحتاج إلى موظفين إضافيين لتنفيذ ولايتها. وسلط بعض المندوبين الضوء على حالة الديون الصعبة في العديد من البلدان النامية وأهمية مواصلة الأونكتاد لعمله بشأن القدرة على تحمل الديون، فضلاً عن الصلة بين تمويل التنمية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

43- وقدم ممثل لشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي، والتي تستند إلى خمسة أطر للسياسة العامة هي: إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومجموعة إصلاحات نظام الاستثمار الدولي، وقائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، وإطار سياسات ريادة الأعمال، وأداة تطوير المحاسبة. وقد أثبتت الشعبة قدرتها على تقديم دعم فوري ومؤثر في التصدي للأزمة العالمية. ونوه بالتقييم الإيجابي للاستعراضات التي أجريت بشأن مشاريع المساعدة التقنية وتناول بالتفصيل الأدوات الجديدة التي استحدثتها الشعبة لتحسين رصد أثر تدخلات البرامج الفرعية. وكان التقييم الذي أجري مؤخراً لاثنتين من برامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها الشعبة إيجابياً أيضاً. وأشار إلى أن البرامج تنسجم بالأهمية والفعالية، وتستجيب لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم.

44- وأقر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بعمل الشعبة، مشددين على تركيز أنشطتها على التنمية المستدامة. وقالت مجموعة إقليمية ومندوب واحد إن اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية يتيح فرصة للأونكتاد لدعم البلدان النامية في تنفيذه. وسلطوا الضوء أيضاً على أهمية التركيز التدريجي على المناخ والانتقال في مجال الطاقة.

45- وتحدث ممثل الشعبة عن العمل الحالي والمستقبلي للشعبة بشأن تمويل التحول في مجال الطاقة، مؤكداً أن القضية تشكل أحد المسارات الرئيسية في عمل منتدى الاستثمار العالمي لعام 2023. وأعلن عن بدء العمل بشأن برنامج للمساعدة التقنية/بناء القدرات لدعم الدول الأعضاء، وقدم معلومات مستكملة عن العمل المضطلع به دعماً لتيسير الاستثمار وتشجيعه، ولا سيما في قطاع أهداف التنمية المستدامة.

46- وعرضت ممثلة عن شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني المضطلع بها. وقدمت لمحة عامة عن الأنشطة في مجالات السياسة التجارية، والاستعلامات التجارية، والسلع الأساسية، والتنوع المستدام للصادرات، والتجارة من منظور جنساني، وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين من أجل التجارة الشاملة.

47- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أهمية عمل الشعبة بشأن الحواجز غير الجمركية، وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين، والمسائل الجنسانية. ونظراً للعدد الكبير من طلبات المساعدة بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلكين، تساءل عما إذا كانت هناك طريقة لإعادة تركيز المزيد من موارد الأونكتاد على هذه القضايا.

48- وأقر عدة مندوبين بمساهمات الشعبة في بناء قدرات التاجر عبر الحدود، والتكامل الإقليمي عن طريق التصدي للحواجز غير الجمركية، وتنوع الصادرات، والاقتصاد الإبداعي. وشددوا على ضرورة أن توسع الشعبة نطاق عملها بشأن الاستفادة من المعادن الحرجة للتخلص من الاعتماد على السلع الأساسية. ورحب بعض المندوبين بعمل الشعبة فيما يتعلق ببناء المؤسسات التجارية تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

49- وأفادت ممثلة الشعبة بأن العمل التحليلي بشأن المعادن الحرجة سيتوسع. وشكرت الدول الأعضاء على الشراكة البناءة بشأن جمع بيانات الحواجز غير الجمركية في أفريقيا من أجل زيادة الشفافية في التجارة. وقالت إنه سيتم تبادل المزيد من المعلومات حول نتائج العمل في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام 2024.

50- وعرض ممثل شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد النقاط البارزة في المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن العمل البحثي. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمساعدة في تحويل الاقتصادات من خلال التنوع والتحول إلى مستقبل أكثر استدامة ومرونة. وشدد على زيادة التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ وتحسين لوجستيات التجارة والعبور والنقل؛ وتعزيز القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق؛ ودعم أقل البلدان نمواً من أجل رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛ ودعم تعددية الأطراف. وأشار إلى النتائج التي تحققت في أنغولا، ومشاركة غرب أفريقيا في سلاسل القيمة، ونجاح مؤشر القدرات الإنتاجية، وإطلاق مؤشر الجيل الثاني وموجزات القابلية للتأثر في أقل البلدان نمواً.

51- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وأشار إلى تقييم أثر السياسات المنفذة فيما يتعلق بمؤشر القدرات الإنتاجية، فضلاً عن العمل المتعلق بالمؤشرات الجغرافية في أفريقيا حيث وقّعت المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية اتفاقات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وطلب أحد المندوبين توضيحاً بشأن عمل الأونكتاد في مجال المؤشرات الجغرافية مقارنةً بعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن التحديات الصناعية وفي سياق تغير المناخ. ورحب مندوب آخر بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وأشار إلى قرب إطلاق مذكرة تعاون بين بلده والأونكتاد للتعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في لوساكا. ورحب عدة مندوبين بالمساعدة المقدمة إلى خمسة من أقل البلدان نمواً تمهيداً لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

52- وشكر ممثل الشعبة الوفود على دعمها وأوضح أن تقييم الفجوة في القدرات الإنتاجية الوطنية يستند إلى مؤشر القدرات الإنتاجية كأساس لوضع السياسات القائمة على الأدلة. وأوضح أن العمل بشأن المؤشرات الجغرافية يتسق تماماً مع عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقال إن الشعبة تعمل مع المنتجين والحكومات لتحديد المنتجات المتخصصة ذات الإمكانات التصديرية العالية، وساعدتهم في وضع المؤشرات الجغرافية وتطبيقها. وأشار إلى أن هناك العديد من الطلبات التي تقتصر على التمويل.

53- وعرضت ممثلة عن دائرة الإحصاءات التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني وتنمية القدرات الإحصائية المضطلع بها. وأبرزت أن الدائرة تركز على إنتاج بيانات جيدة ومفتوحة المصدر؛ وتتسيق الأنشطة الإحصائية على نطاق الأونكتاد؛ وبناء قدرات البلدان في مجال إحصاءات التجارة والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وأفادت بأن دورات التعلم الإلكتروني بشأن إحصاءات البضائع والخدمات شملت 8 600 مشاركين من البلدان منذ عام 2016، بينهم 44 في المائة من النساء.

54- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى الكيفية التي تدعم بها الإحصاءات الموثوقة العمل الأساسي للأونكتاد؛ والكيفية التي يدعم بها عمل الدائرة النواتج القائمة على الأدلة. وأشار أيضاً إلى أن العمل المتعلق بقياس التدفقات المالية غير المشروعة يسمح بتقييم السياسات تقيماً كمياً وشدد على أهمية قياس العنصر الجنساني في التجارة.

55- وشدد أحد المندوبين على أهمية الإحصاءات في قياس التجارة والنشاط الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة. وأشار إلى النواتج الإحصائية القوية للفريق الصغير نسبياً الذي يعاني من قلة الموارد، وشجع الأمانة على إعادة النظر في محدودية الموارد البشرية لزيادة الإمكانيات المتاحة لإنجاز العمل.

56- وأشار مندوب آخر إلى نجاح دائرة الإحصاءات بوصفها كياناً قائماً بذاته عزز الأنشطة الإحصائية. ولاحظ أن جهود الأونكتاد الرامية إلى قياس التجارة في الخدمات يمكن أن تكمل المشاريع الوطنية المتعلقة بقياس الاقتصاد الإبداعي.

57- ورحب بعض المندوبين بالتقدم المحرز في مشروع لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وطلب أحد المندوبين تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في هذا المجال، حيث إنه مرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ويثري أعمال مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل.

جيم - تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند 4 من جدول الأعمال)

1- تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

58- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة تقريراً عاماً (TD/B/WP/323) يتضمن النتائج المجمعّة التي تم الحصول عليها من ستة تقييمات مستقلة أنجزت بين حزيران/يونيه 2022 وتموز/يوليه 2023. وتضمن التقرير أيضاً خطة التقييم للعام التالي، التي تتكون من تسعة تقييمات جارية أو جديدة سيتم الانتهاء منها بين تموز/يوليه 2023 وتموز/يوليه 2024.

59- وأظهرت نتائج التقييم أن مشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لا تزال تحظى بتقدير كبير من البلدان المتلقية وأنها وثيقة الصلة تماماً باحتياجاتها الإنمائية. وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت تدخلات الأونكتاد حاسمة في دعم الدول الأعضاء لمكافحة الآثار الاقتصادية للجائحة. كما أظهرت التقييمات أن الأونكتاد أخذ بنهج مرن ومبتكر في مواصلة إنجاز المشاريع على الرغم من الاضطرابات الكبرى المرتبطة بالجائحة. وأشار التقرير أيضاً إلى عدة مجالات يحتاج فيها الأونكتاد إلى إدخال تحسينات، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج مؤشرات الأداء، واستدامة نتائج المشاريع، والإبلاغ عن نواتج المشاريع ونشرها، وتعميم مراعاة القضايا الجامعة.

60- وكررت عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين الإعراب عن تأييدهم للتقييم بوصفه أداة إدارية رئيسية لضمان التحسين المستمر لعمل الأونكتاد. وسلطت عدة مجموعات إقليمية الضوء على النتائج المتصلة بالاتصال والقضايا الجامعة، ودعت الأونكتاد إلى ضمان تنفيذ توصيات التقييم المتعلقة بتلك المجالات بالكامل.

61- وأكد ممثل الأمانة أن تنفيذ التوصيات وتتبعها يشكلان محور تركيز أساسياً للسنة المقبلة.

2- التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع

62- عرض فريق تقييم مؤلف من ثلاثة أعضاء نتائج تقييم البرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع (TD/B/WP/324).

63- وقد خلص التقييم إلى أن عمل البرنامج الفرعي 2 لا يزال وثيق الصلة بولايات الأونكتاد وأهداف التنمية المستدامة. وعموماً، يدير البرنامج الفرعي 2 موارده بكفاءة من أجل تحقيق النتائج المرجوة، في حين لا يزال هناك مجال للتحسين في رصد التقدم المحرز وتتبعه. وكان البرنامج الفرعي 2 فعالاً للغاية في بلوغ النتائج المرجوة منه وضمان الاتساق في تحقيق النتائج المقررة، وكثيراً ما تجاوز التوقعات كماً ونوعاً. وقد تجلت مساهمات البرنامج الفرعي 2 من خلال الإصلاحات الدائمة في مجال السياسات والتشريعات وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المستفيدة، وإن كان من الصعب تحديد العلاقة السببية. وحقق البرنامج الفرعي 2 نجاحاً كبيراً في الاستفادة من الشراكات الخارجية، علماً أن الكثير منها يختلف عن النموذج التقليدي في الأمم المتحدة. ومع ذلك، هناك مجال لزيادة تعميق هذه الشراكات، ولا سيما مع مندوبي الدول الأعضاء الذين يتخذون من جنيف مقراً لهم. وقد اتخذ البرنامج الفرعي خطوات هامة لمعالجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تحسين دمج المسائل الأخرى المتعلقة بالإنصاف واستيعاب الجميع، والتي اقتصرت حتى الآن على بعض الاستثناءات.

64- وقدم فريق التقييم ست توصيات بشأن البرنامج الفرعي 2، هي الآتية: إجراء استعراض منظم لحافظة منتجاته وخدماته؛ وتبسيط آلياته للرصد والإبلاغ والتقييم؛ وتعزيز التنسيق والتعاون بين الشعبة داخل الأونكتاد وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ والنهوض بجهود تعبئة الموارد في الأونكتاد وشعبة الاستثمار والمشاريع؛ ومواصلة تعزيز الإبلاغ عن نواتج الشعبة ونشرها؛ وتعزيز مبادرات حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

65- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد رد الإدارة على التقييم. وأشار إلى أن التقييم يؤكد متانة الاستراتيجية التي نفذها البرنامج الفرعي 2 في السنوات الأخيرة وأكد استنتاجات التقييمات السابقة للبرنامج الفرعي وأنشطته، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ المتسق للإدارة القائمة على النتائج والمواءمة مع الولايات الصادرة عن الدول الأعضاء.

66- ورحبت عدة مجموعات إقليمية ومندوبون بنتائج التقييم التي تعكس تقييمهم وتقديرهم لنوعية العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 2. ووافقت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقييم ودعت إلى مزيد من التواصل والتعاون مع المندوبين المقيمين في جنيف. ووافقت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين أيضاً على التوصية بمواصلة رصد نواتج البرنامج الفرعي 2 والإبلاغ عنها. ولفتت بعض المجموعات الإقليمية الانتباه إلى أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وغيره من القضايا الجامعة.

67- ورداً على ذلك، أكد المدير تأييده لجميع التوصيات وأكد من جديد التزام الأمانة والشعبة بالعمل مع الدول الأعضاء على تنفيذها.

68- وأتى أحد المندوبين على طبيعة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المستخدمة للتحليل في تقرير الاستثمار العالمي. ورداً على ذلك، تناول المدير بالتفصيل الطابع المعقد لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والدور القيادي الذي يضطلع به البرنامج الفرعي في تحسين التعاريف وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دال - الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي (البند 5 من جدول الأعمال)

- 69- قدم نائب الأمانة العامة للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، لمحة عامة عن الورقة غير الرسمية لعام 2025؛ وعرض التغييرات في النموذج وعملية الاستعراض للميزانية البرنامجية لعام 2025؛ وتلخيصاً لعملية الميزانية البرنامجية؛ وتحديثاً للميزانية المقترحة لعام 2024.
- 70- وتطرق إلى الورقة غير الرسمية، فشدد على الصلة بين النتائج المقترحة والإطار القائم على النتائج، مبيّناً بذلك كيف أسهمت النتائج في تحقيق حصيلة رفيعة المستوى على صعيد المؤسسة، أي فيما يتعلق بالتحويلات الأربعة لعهد بريدجتاون. وشدد على أن الأونكتاد بدأ يستخدم إطار العمل لتنظيم الأنشطة المتعلقة برصد الإنجاز وقياس المساهمات. وأضاف أنه نظراً لأن المنظمة بصدد تنقيح المؤشرات، فإن الإبلاغ عن التقدم المحرز سيكون ممكناً قريباً.
- 71- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى ممثلو عدة مجموعات إقليمية على التحسن العام في الورقة غير الرسمية والروابط مع عهد بريدجتاون وإطار النتائج العام.
- 72- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه يمكن تحسين بعض مؤشرات الأداء المتصلة ببعض خيارات النتائج لتكون أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. ورحب بإضافة الهيكل التنظيمي إلى بوابة المندوبين وأعرب عن تقديره للكيفية التي تم بها تعريف الاستدامة، باعتبارها القضية الجامعة الرئيسية، في الورقة غير الرسمية. وأشار أيضاً إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام مستمر لجدول النواتج المتوخاة في مشروع الوثيقة المقبل، لضمان الإبلاغ عنها بشكل متنسق في جميع البرامج الفرعية.
- 73- وأعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين عن تقديرهم لجهود التنسيق المذكورة، ولا سيما تلك المتعلقة بالفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية، واللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ووضع استراتيجية للمؤسسة خاصة بهذه البلدان. وطلبوا مزيداً من المعلومات والتفاصيل عن هذا العمل، من خلال جلسة مخصصة أو جلسات وقنوات اتصال منتظمة أخرى.
- 74- كما أعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره لمشاركة الأونكتاد مع فريق الاستجابة للأزمات العالمية والتعاطي مع عمله، مشيراً إلى التقدم المحرز والنتائج المحققة.
- 75- وأشارت بعض المجموعات الإقليمية إلى أهمية مواصلة إيلاء الاهتمام للمسائل الجنسانية من منظور التجارة والتنمية. ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بتقرير الإدارة عن التمثيل الجنساني في الأونكتاد وطلب إلى الأمانة أن تضمن التقرير، إن أمكن، إحصاءات جنسانية.
- 76- وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى إمكانات الاقتصاد الرقمي من أجل التنمية. ولكي تكفل سياسات الاقتصاد الرقمي بالنجاح، ينبغي إدارة القطاع إدارة جيدة، ومن ثم شددوا على أهمية تركيز عمل الأونكتاد على تهيئة البلدان للاستفادة من الاقتصاد الرقمي.
- 77- وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة إيلاء مزيد من النظر للتكنولوجيات الرائدة لأنها تتيح فرصاً للتنمية ولكنها يمكن أن تفرز أيضاً تفاوتات. ولذلك ينبغي أن يركز الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في التعامل مع هذه المسألة. ورحب أيضاً بالتعاون الذي أُقيم مؤخراً بين المنظمة البحرية الدولية والأونكتاد من أجل إطلاق استعراض النقل البحري.
- 78- وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى أهمية معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون وأهمية عمل الأونكتاد في هذا المجال، ولا سيما إطلاع الدول الأعضاء على هذه المسألة في الوقت المناسب.

- 79- وأشارت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين إلى أهمية تمويل المناخ كعنصر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة والدور الذي يؤديه في هذا الصدد. ويمكن أن يساعد توفير التحليلات ذات الصلة وتنمية القدرات البلدان النامية على إيجاد آليات مبتكرة لتمويل المناخ واتخاذ قرارات أفضل لمواجهة أزمة المناخ. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن مجال العمل هذا قد لا يشكل أفضل ميزة نسبية للأونكتاد.
- 80- واتفقت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين على الدور الحاسم للاستثمار الأجنبي المباشر والحاجة إلى تحديد استراتيجية لتسخير الاستثمار الذي يسهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مشيرين إلى أهمية مواصلة الأونكتاد عمله في هذا المجال، وتحديدًا في الاستثمار في التحول الأخضر للبلدان النامية.
- 81- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى دعمها لعمل الأونكتاد الموجه نحو تحقيق القدرة على الصمود بشكل مستدام والتنوع الاقتصادي من خلال التجارة، ولا سيما التكامل التجاري الإقليمي والفوائد التي يمكن أن يحققها، وبخاصة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأثنت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين على عمل الأونكتاد بشأن السياسات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من آثار مواطن ضعف معينة في البلدان النامية وشددوا على الفائدة التي تتطوي عليها أدوات مثل مؤشر القدرات الإنتاجية. ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة تحسين المؤشر لدعم الدول الأعضاء بالمعلومات الأساسية اللازمة لرسم سياساتها.
- 82- واتفقت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين على أهمية تعزيز تعددية الأطراف، وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستخدام البلدان النامية للسياسات التجارية، بما في ذلك السياسات الموجهة نحو خفض الانبعاثات.
- 83- واقترح مندوب آخر إضافة نص إلى الوثيقة غير الرسمية، في إطار البرنامج الفرعي 3، في القسم 1، بشأن دراسة الاتجاهات والتطورات والتحديات المتصلة بالتجارة الدولية، فضلاً عن توصيات تتعلق بتطبيق التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية القسرية الانفرادية. وأيد عدة مندوبين الاقتراح الداعي إلى إضافة نص بشأن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية في إطار البرنامج الفرعي 3.
- 84- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن عدم موافقتهم على النص المضاف المقترح لأن الأونكتاد ليس له ولاية فيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، التي لم يرد ذكرها في عهد بريدجتاون إلا كجزء من التحليل، في حين تضمنت الفقرة 127(ز) من الوثيقة توضيحاً للعمل المتعلق بالتدابير غير الجمركية.
- 85- وشكر رئيس مكتب الأمانة العامة للأونكتاد الوفود على ما أعربت عنه من تعليقات وآراء بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتعاون التقني والتقييم والخطة البرنامجية، التي ستعرض على الوفود من أجل استعراضها في الدورة المقبلة للفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير 2024.
- 86- ورداً على الأسئلة والقضايا التي أثرت أثناء المناقشة في إطار البند 5 من جدول الأعمال، أوضح أن هدف الفريق العامل الداخلي التابع لمنظمة التجارة العالمية هو تعزيز اتساق عمل الأونكتاد في المجالات التي تهم هذه المنظمة وتعزيز المشاركة الإيجابية بين المؤسستين. وأفاد بأن جهتي التنسيق على مستوى كبار المسؤولين هما نائب الأمانة العامة للأونكتاد ونائبة المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية. وقال إن اجتماعات دورية تُعقد لتعزيز الإدارة الإيجابية والمشاركة والدعم المتبادل. وعلى الصعيد الداخلي، يرأس نائب الأمانة العامة فريقاً عاملاً يضم جميع الشعب لتعزيز الاتساق في كيفية تفاعل الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية.
- 87- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن النواتج المتوخاة، قال في إشارة إلى الاستنتاجات المتفق عليها سابقاً، حيث طُلب إلى الأونكتاد أن يستكشف الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك، إن الأمانة، كما حدث في الماضي في سياق الدورة السابقة للفرقة العاملة، تعترم مرة أخرى تقديم التقرير بنفس الشكل مع مشروع الخطة البرنامجية المقدم إلى الفرقة العاملة.

88- وأشار إلى أن الأمانة العامة للأونكتاد تقدم حالياً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تقارير عن الإحصاءات الجنسانية على مستوى المؤسسة. وأكد أن طلب الإحصاءات الجنسانية حسب الشعبة سيحال إلى الأمانة العامة للأونكتاد لكي تنظر فيه.

89- وأخيراً، وفيما يتعلق بتقديم الورقة غير الرسمية في الوقت المناسب لتيسير زيادة التحضير المسبق للدورة التحضيرية، أوضح أن الورقة غير الرسمية أُعدت بفكرة توزيعها في غرفة الاجتماعات يوم انعقاد الدورة لتيسير التفاعل بين المندوبين والشعب. وقال إنه لا يُشترط تقديم الورقة غير الرسمية قبل أربعة أسابيع، على عكس الوثائق الرسمية المقدّمة من أجل استعراضها رسمياً في كانون الثاني/يناير. وأضاف بالقول إن الأمانة تبذل كل سنة جهداً لتعميم الورقة غير الرسمية قبل بضعة أيام من انعقاد الدورة التي تنظر في الخطة البرنامجية؛ وبالنسبة إلى الدورة الحالية، فقد قُدمت قبل ثلاثة أيام.

هاء - الجلسة العامة الختامية

90- في الجلسة العامة الختامية، طلب بعض المندوبين أن يعكس تقريرُ الدورة الحالية بياناتهم التي أدلوا بها في إطار المناقشات التي دارت بشأن بنود محددة من جدول الأعمال. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه في حين يمكن للوفود أن تطالب بإدراج بعض القضايا في التقرير، فإن الجلسات غير الرسمية تسمح بإجراء محادثات متعمقة. وأقرّ بوجود اختلافات في الرأي بشأن بعض المسائل التي نوقشت باستفاضة في المؤتمرات السابقة، على النحو المبين في الوثائق الختامية، واقترح أن ينصبّ تركيز الجهود والموارد على المسائل العديدة التي يوجد بشأنها توافق في الآراء.

91- وأكد الرئيس أن التعليقات التي أدلى بها هؤلاء المندوبون ستُدرج في ملخص الرئاسة الوارد في تقرير الدورة.

92- وشجع ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين الأمانة على مواصلة العمل على تحسين الأداة الجديدة للإدارة القائمة على النتائج المستخدمة في عمل الأونكتاد. ورأوا أن من المهم أن تقدم الأمانة إحاطات متواترة بشأن مجموعة أدوات الأونكتاد ومختلف المشاريع التي ينفذها، وتكفل إطلاع الممثلين الدائمين على المشاريع والنتائج، ولا سيما تلك التي يجري تنفيذها في بلدانهم. ودعوا الشركاء من البلدان النامية والأعضاء القادرين على ذلك إلى زيادة المساهمات في صناديق الأونكتاد، ولا سيما في شكل مساهمات غير مخصصة، كيما يتسنى لعموم الأعضاء الاستفادة من مشاريع التعاون التقني للأونكتاد.

93- وشددت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية على أنه لا يمكن المبالغة في أهمية تمويل المانحين للبلدان. وقالت إن من الضروري مواصلة الدعم المالي المقدم من المانحين ومتابعة تنفيذ مبادرات بناء القدرات وتقديم المساعدة في مجال إصلاح السياسات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف وتعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. واعترفت كذلك بدور الأونكتاد في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في منطقتها، وإدماج مبادئ الاستدامة في سياسات التجارة والاستثمار، والنهوض بالأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة. كما أقرت بالتزام الأونكتاد بخطة عام 2063 واستمرار الشراكة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وحثت الأونكتاد على مواصلة تصميم وتقديم التعاون التقني بطريقة مرنة ومبتكرة لمساعدة البلدان النامية في بناء القدرة على الصمود من أجل التصدي للأزمات الحالية والمستقبلية بشكل أفضل ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

94- وأشار أحد المندوبين إلى أن أنشطة التعاون التقني، باعتبارها إحدى الأركان الثلاث لعمل الأونكتاد، تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقال إن وفده ساهم في التنمية والتغيير الهيكلي والانتقال إلى اقتصاد رقمي أخضر في البلدان النامية. وطلب مزيداً من المعلومات

عن مجموعة أدوات الأونكتاد المبسطة ورحب بالتقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2، معتبراً أنهما عنصران يساعدان في تعزيز أهمية عمل الأونكتاد وفعاليتته وشفافيته ونتائجه. وأعرب عن أمله في أن تستفيد الأمانة من التوصيات وتعزز الشراكات، فضلاً عن تعزيز أوجه التآزر بين الشعب وتعزيز المساواة بين الجنسين. وأعرب عن اعتقاده أن للدول الأعضاء دوراً هاماً في وضع خطة لمشاريع التعاون التقني.

95- وأشار مندوب آخر إلى الأحداث الاستراتيجية المقبلة للأونكتاد وأهمية الحفاظ على الزخم الحالي. وأعرب أيضاً عن اهتمامه بالإحاطات الإعلامية حتى يتسنى للمندوبين الاستعداد للتعاون.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

96- انتخبت فرقة العمل المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرامجي، في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، السيد خيسوس ماريو شاكون كارثو (المكسيك) رئيساً لها، والسيد توماس ناوتا (مملكة هولندا) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

97- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/WP/322. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.
- 4- تقييم أنشطة الأونكتاد:
 - (أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛
 - (ب) التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع.
- 5- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة.
- 7- مسائل أخرى.
- 8- اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة

(البند 6 من جدول الأعمال)

98- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثمانين، بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر المرفق الثاني).

دال - مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

99- لم تُعرض أي مسائل أخرى على الفرقة العاملة للنظر فيها.

هاء - اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

100- وافقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على تقرير الدورة وأذنت لنائب الرئيس -المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الأول

مشروع مقرر سيُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند 3 من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

- 1- يحيط علماً مع التقدير بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع المستفيدين والشركاء الإنمائيين؛
- 2- يحيط علماً بانخفاض المساهمات الخارجة عن الميزانية في عام 2022 بعد الارتفاع القياسي المسجل في عام 2021، ويحيط علماً مع الارتياح بالزيادة الكبيرة في الأموال المعبأة من خلال آليات التمويل المندرجة ضمن مبادرة "توحيد الأداء"؛
- 3- يؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد، ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل مساعدة متسقة ومتعاضة؛
- 4- يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تزويد الدول الأعضاء بمساعدة تقنية قائمة على الطلب ومبتكرة وتستجيب للاحتياجات، تمشياً مع ولايته واستراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني، ويطلب إلى الأمانة أن تقدم مجموعة أدوات الأونكتاد المبسطة التي يجري إعدادها حالياً بحلول الدورة المقبلة للفرقة العاملة؛
- 5- يشجع الأونكتاد على مواصلة تعزيز نهجه المشترك بين الشعب لتطوير وتنفيذ منتجات شاملة بشأن المواضيع ذات الأولوية بهدف بلوغ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتجارة؛
- 6- يشجع الأونكتاد على مواصلة جهوده في مجال المشاركة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، فضلاً عن تعزيز ونشر التعاون والمساعدة التقنيين المقدمين من برامج الأونكتاد في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال الوكالات والمنظمات المحلية والإقليمية؛
- 7- يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويشجع البلدان القادرة على تزويد الأونكتاد بمساهمات متعددة السنوات، بما في ذلك الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك لزيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، مشدداً على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية التمويل غير المخصص الغرض، مع إعادة التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تحسين تطبيق الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2025، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي:

الصين	الاتحاد الروسي
العراق	إسبانيا
غابون	ألبانيا
فييت نام	إندونيسيا
الكاميرون	أنغولا
كمبوديا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الكويت	باكستان
كينيا	بربادوس
لاتفيا	البرتغال
مصر	بيرو
المغرب	بيلاروس
المكسيك	تايلند
ناميبيا	ترينيداد وتوباغو
نيبال	توغو
نيجيريا	تونس
نيكاراغوا	جامايكا
الهند	جزر البهاما
هندوراس	جورجيا
الولايات المتحدة الأمريكية	دولة فلسطين
اليابان	زامبيا
اليمن	زيمبابوي
	سويسرا

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(86)/INF.1.